

Distr.: General
1 May 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
الدورة الرابعة عشرة

٨-١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

المشاورات والمناقشات المتعلقة باستعراضات النظراء بشأن
قوانين وسياسات المنافسة، واستعراض القانون النموذجي المتعلق
بالمنافسة، والدراسات المتصلة بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد

استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة:

الفلين

استعراض عام



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-50549 260514 030614



* 1 4 5 0 5 4 9 *

ملاحظة

استعراض النظراء الطوعي الذي يجريه الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة يندرج في إطار مجموعة المبادئ والقواعد المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ١٩٨٠. وتتوخى المجموعة، في جملة أمور، مساعدة البلدان النامية على اعتماد وإنفاذ قوانين وسياسات فعّالة بشأن المنافسة تلائم احتياجاتهم الإنمائية وحالتها الاقتصادية.

وقد أُعد استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسة المنافسة استجابةً لطلب فريق الخبراء الحكومي الدولي على نحو ما ورد في تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن أعمال دورته الثالثة عشرة (TD/B/C.I/CLP/25). والآراء المعرب عنها في هذا التقرير هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن تعيين تخومها وحدودها، أو بشأن نظمها الاقتصادية أو درجة تنميتها.

شكر وتقدير

يقوم الأونكتاد، أثناء الاجتماعات السنوية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة أو أثناء مؤتمرات الأمم المتحدة التي تعقد مرة كل خمس سنوات من أجل استعراض مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة المتعلقة بالمنافسة، بإجراء استعراضات نظراء لقوانين وسياسات المنافسة. ويضطلع فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلكين بأعمال الإعداد الفني لهذا الاستعراض تحت إشراف حسن قاقايا، رئيس الفرع.

وقد أعد هذا التقرير للأونكتاد دوندن نكومبوريراك وبوب ويماس. وكان حسن قاقايا ودونغريويل شين مسؤولين عن تقديم الدعم الفني ومراجعة التقرير. ويود الأونكتاد أن يعرب عن شكر وتقديره للمساعدة القيّمة التي قدمها جيرونيمو ل. سي، مساعد وزير العدل في الفلبين (مكتب المنافسة). كما يعرب الأونكتاد عن الشكر والتقدير لموظفي مكتب المنافسة على مساهمتهم أثناء إعداد التقرير.

مقدمة

١- أُعد هذا التقرير استناداً إلى المواد التي أُتيحت حتى آذار/مارس ٢٠١٤، أي بعد مرور عدة أشهر على بعثة تقصي الحقائق إلى الفلبين. وقد أخذ التقرير في الاعتبار التطورات التشريعية التي جرت بعد الزيارة.

أولاً - أسس سياسة المنافسة وتاريخها

٢- الفلبين دولة ذات سيادة في جنوب شرق آسيا تقع في منطقة غرب المحيط الهادئ. وهي أرخبيل يتألف من ٧ ١٠٧ جزيرة ويفوق تعداد سكانها ١٠٣ مليون نسمة. ويصنف البنك الدولي البلد ضمن شريحة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢ ٧٠١ دولار أمريكي في عام ٢٠١٢ (السعر الجاري). ويشهد البلد حالياً فترة استقرار سياسي كبير تساعد على دفع النمو الاقتصادي. وفي عام ٢٠١٢، حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل ٦,٨ في المائة - وهو ما يفوق إلى حد كبير معدله في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا البالغ ٥,٣ في المائة - على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

٣- ومع ذلك، فإن تفاوت دخل الأفراد في البلد يُعد من بين الأعلى في آسيا نظراً لاستئثار عدد قليل من الأسر بالثروة. وتعكف الحكومة الحالية على تنفيذ مشاريع كبيرة، مثل تقديم مساعدات نقدية، بغية التخفيف من حدة المشكلة. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى عملية رئيسية لإعادة هيكلة الاقتصاد تضمن استفادة الفقراء مما يُتوقع من نمو اقتصادي وازدهار عوضاً عن تركيزهما في أوساط قلة من الأثرياء.

٤- وتعتمد الفلبين سياسات ليبرالية نسبياً في مجالي التجارة والاستثمار. وقد قلّصت الرسوم المفروضة على معظم الواردات إلى صفر في إطار اتفاق التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وقانون الاستثمار الأجنبي (٧٠٤٢ RA)، لعام ١٩٩١، المعدل بالقانون ٨١٧٩ RA، لعام ١٩٩٦) الذي حرّر تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الفلبين. وبموجب هذا القانون، يُسمح بأن تكون نسبة الأسهم الأجنبية مائة بالمائة في جميع مجالات الاستثمار باستثناء تلك المخصصة للمواطنين الفلبينيين. بموجب دستور الفلبين^(١) والقوانين السارية.

٥- وقد يساعد تحرير التجارة على تعزيز المنافسة بالنسبة للمنتجات المستوردة، غير أن التكاليف اللوجستية العالية، لبعض السلع، يمكن أن تعوق اختراق الواردات. ومع أن ارتفاع

(١) الفقرة ١١ من المادة الثانية عشرة المتعلقة بالاقصاد الوطني والتراث: لا يُمنح امتياز أو شهادة أو ترخيص بأي شكل كان لتقديم خدمة عامة إلا للمواطنين الفلبينيين أو شركات أو مؤسسات منشأة بموجب قوانين الفلبين، على أن تكون نسبة ٦٠ في المائة على الأقل من رأسمالها لمواطنين فلبينيين.

الأسعار (بسبب التواطؤ) قد يجتذب المستوردين، فإن بإمكان شركات التصنيع المحلية المهيمنة خفض الأسعار بسهولة من أجل استبعاد المنتجات المستوردة من المنافسة بسبب الميزة الواضحة من حيث التكلفة.

٦- وبوصفها دولة جزرية، فمن الأرجح أن يكون نقل المنتجات أو الخدمات من جزيرة إلى أخرى عال التكلفة، مما يجعل السوق المحلية شديدة التجزئة وأكثر عرضة بالتالي لهيمنة الاحتكارات الإقليمية.

٧- وعلاوة على ذلك، فإن حظر الدستور دخول الاستثمار الأجنبي في الخدمات التي يقدمها القطاع العام يساهم أيضاً في تركيز السوق في قطاع الخدمات الرئيسية مثل الاتصالات والطاقة والنقل. ومع أن قانون مكافحة الاتحادات الاحتكارية أصبح منذ أمد بعيد جزءاً من النظام القانوني للفلبين، بدءاً بالقانون الجنائي القديم إبان النظام الإسباني في مطلع القرن الثامن عشر، فإن البلد في حاجة بلا شك إلى قانون وسياسة منافسة شاملين.

٨- وبالرغم من أن دستور الفلبين الساري منذ عام ١٩٨٦ يمنع الاحتكار^(٢)، لا يزال البلد يفتقر إلى قانون منافسة شامل. وترد عدة مواد تتعلق بالمنافسة في القانون الجنائي والقانون المدني وقانون مراقبة الأسعار، بالإضافة إلى عدة قوانين خاصة بقطاعات محددة. والأحكام الفنية الواردة في هذه المواد ليست شاملة بأي حال من الأحوال. فعلى سبيل المثال، لا توجد أحكام تضبط إساءة استخدام مركز الهيمنة، مع أن كلمة "احتكار" ترد في مختلف الأحكام الواردة في العديد من القوانين. كما لا توجد لوائح بشأن الاندماج لأغراض منع الاتحادات الاحتكارية.

٩- وثمة إقرار منذ أمد بعيد بالحاجة إلى قانون منافسة شامل.

١٠- وهناك أسباب عديدة تشير إلى أن الوقت ربما يكون قد حان لإصدار قانون للمنافسة. أولاً، هناك التزام سياسي واضح على أعلى المستويات: فقد دعا رئيس الفلبين في خطابه الأول بشأن حالة الأمة في تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى وضع قانون لمنع الاتحادات الاحتكارية توجيهاً للوفاء بكفالة الدستور للمنافسة التزيهة. والدليل الواضح على هذا الالتزام هو إنشاء أول هيئة للمنافسة وهي مكتب المنافسة التابع لوزارة العدل الذي أنشأ بموجب الأمر رقم ٤٥ الصادر في العام التالي لخطاب الرئيس. وثانياً، وجد قانون المنافسة دعماً واسع النطاق في أوساط الأعمال التجارية والدوائر الأكاديمية، فضلاً عن دعم الأعضاء الأساسيين في السلطة التشريعية.

(٢) المادة الثانية عشرة، الفقرتان ١٣ و١٩: "تنتهج الحكومة سياسة تجارة تكون لفائدة تحقيق الرفاه العام وتستخدم جميع أشكال وترتيبات التبادل على أساس المساواة والتجاوب، وتنظم أو تحظر الاحتكارات عندما تقتضي المصلحة العامة ذلك".

ثانياً - الإطار القانوني

مقدمة

١١ - للفيلين تاريخ في مجال القوانين المتعلقة بقضايا المنافسة يعود إلى حقبة النظام القانوني الإسباني. ويعود تاريخ القوانين الحالية المتعلقة بالاحتكارات إلى عام ١٩٢٥، بينما ترجع الأحكام المتعلقة بتقييد التجارة الواردة في القانون الجنائي المنقح إلى عام ١٩٣٢. أما الدستور الحالي الذي يشير إلى مراقبة الاحتكارات فقد وضع في عام ١٩٨٧، مع أن الأحكام ذاتها قد وردت في الدساتير السابقة.

ألف - القوانين الحالية

١٢ - لُخصت التشريعات الأساسية المتعلقة بقضايا المنافسة على النحو التالي:

"دستور عام ١٩٧٨، المادة الثانية عشرة، الفقرات ١ و ٦ و ١١ و ٢٢؛

القانون الجنائي المنقح (القانون رقم ٣٨١٥)، المادة ١٨٦ (عُدل مرة أخرى بموجب قانون الجمهورية رقم ١٩٥٦)، وعُزز بالفقرة الفرعية د(٥) من الفقرة ١ من قانون الجمهورية رقم ٧٠٨٠، والتي تعرّف جريمة التحايل وتعاقب عليها؛

والقانون المدني الجديد (R.A No. 386)، المادة ٢٨، والقانون رقم ٣٢٤٧ ("قانون منع الاحتكارات والمجموعات المقيدة للتجارة")، الفقرة ٦ بشأن التعويض عن الأضرار.

وعلاوة على ذلك، تتناول القوانين الخاصة والنظم الأساسية ممارسات المنافسة في قطاعات محددة، مثل قانون الأسعار (R.A No. 7581)، الفقرة ٥؛ والقانون التعاوني (R.A No. 6938)، المادة ٨؛ وقانون عام ١٩٩٨ المتعلق بإلغاء الضوابط التنظيمية للمراحل النهائية لإنتاج النفط (R.A No.8479)، المادة الثالثة، الفقرة ٩ والمادة الرابعة، الفقرة ١٥. وينص قانون الشركات (القانون رقم ٦٨) على مراقبة عمليات الاندماج.

١٣ - وقد يكون هذا الوصف دقيقاً وشاملاً، لكنه لا يساعد على شرح طابع ونطاق قوانين المنافسة في الفيلين. ولا يوجد قانون موحد أو نظام لإنفاذ القوانين يتصدى لجميع السلوكيات المنافية للمنافسة التي قد تؤثر في المستهلكين.

١٤ - وتقع المادة ١٨٦ في صميم نظام المنافسة. وهي حكم ينص على الحد الأدنى من العقوبة الجنائية (تتراوح بين السجن لمدة ستة أشهر ويوم أو سنتين وأربعة أشهر)، وغرامة يمكن القول بأنها غير رادعة. وقد حُددت هذه العقوبة المالية التي تتراوح بين ٢٠٠ و ٦٠٠٠ بيسو

في عام ١٩٣٢ ولم تُرفع مطلقاً. وهذه الغرامة لا يمكن أن تكون رادعة (قيمتها بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح تقريباً بين ١٥ و ١٥٠ دولاراً).

١٥- وخلافاً لبعض الأحكام الأخرى الواردة في هذه الورقة، لا تشتمل المادة ١٨٦ على عقوبة إدارية.

قانون منع الاحتكارات والمجموعات المقيّدة للتجارة (القانون رقم ٣٢٤٧) المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥

١٦- القانون رقم ٣٢٤٧ هو أقدم قانون منافسة يفرض عقوبات على الاحتكارات والمجموعات المقيّدة للتجارة وينص على التعويض عن الأضرار بنسبة ثلاثة أضعاف في الدعاوى المدنية.

"الفقرة ٦، كل من تتعرض أعماله التجارية أو ممتلكاته لأضرار بفعل شخص آخر نتيجة لأي فعل يحظره هذا القانون أو يعتبره غير قانوني، يحصل على تعويض يبلغ ثلاثة أضعاف الأضرار التي تكبدها علاوة على مصاريف الدعوى، بما يشمل الرسوم المعقولة لتوكيل محام."

تعديل قانون تحديد مهام ومؤهلات الموظفين القانونيين في مكتب وزير العدل (RA No. 4152) المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٦٤

١٧- هو قانون يخوّل وزير العدل صلاحيات قانونية ومهام تنفيذية في مجال المنافسة. الفقرة ٢: يتولى وزير العدل:

"دراسة جميع القوانين المتعلقة بالاتحادات الاحتكارية والاحتكارات والمجموعات الاحتكارية؛ وصياغة التشريعات التي قد تكون ضرورية لتحديث أو تنقيح القوانين القائمة بغية تمكين الحكومة من التصدي بفعالية أكبر للممارسات الاحتكارية ولكافة أشكال الاتحادات الاحتكارية والمجموعات المقيّدة للتجارة أو التجارة الحرة و/أو محاولة تحديد أسعار غير تنافسية لسلع ذات أهمية أساسية؛ والتحقق في جميع الحالات التي تنطوي على انتهاكات لهذه القوانين؛ وإطلاق أو اتخاذ تدابير وقائية أو تصحيحية، بما يشمل الإجراءات القضائية الملائمة لمنع أو تقييد الاحتكار وممارسات أو أنشطة الاتحادات الاحتكارية والاحتكارات والمجموعات الاحتكارية".

قانون الأسعار (RA No. 7581) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٢

١٨- يمكن القول بأنه يأتي في المرتبة التالية كأقوى قانون في مجال السلوك المنافي للمنافسة.

١٩ - ولدى النظر في الأحكام الواردة في قانون الأسعار، من الضروري تذكر أغراض هذا القانون - "هو قانون يوفر الحماية للمستهلكين عن طريق تثبيت أسعار السلع الضرورية وبيع الاحتياحات الأولية، وتحديد إجراءات لمواجهة الزيادات غير المبررة في الأسعار في حالات الطوارئ والأوضاع المشابهة". وبالتالي، فإن لبعض الأحكام تطبيقات أوسع نطاقاً، غير أن الوكالة المعنية بإنفاذ القانون لديها هدف أساسي يتمثل في ضبط الأسعار أثناء حالات الطوارئ والتركيز على الضروريات الأساسية وبيع الاحتياحات الأساسية على النحو المحدد في القانون.

٢٠ - ويتضمن قانون الأسعار المواد الرئيسة التالية:

المادة ٥: الأفعال غير القانونية المتعلقة بالتلاعب بالأسعار

المادة ١٥: العقوبة على الأفعال غير القانونية المتعلقة بالتلاعب بالأسعار

المادة ١٧: الانتهاكات التي يرتكبها شخص اعتباري

المادة ٢٠: العقوبات الجنائية دون المساس بالجزاء الإدارية

المادة ٣: تعريف المصطلحات - لأغراض هذه المادة، يُقصد بالمصطلحين أدناه ما يلي:

"(١) الضروريات الأساسية تشمل: الأرز، الذرة، الخبز، الأسماك الطازجة والمجففة والمعلبة وغيرها من الأطعمة البحرية، لحم الخنزير الطازج، الوجبات المجهزة من لحوم الأبقار والدواجن، البيض الطازج، الحليب الطازج والمجفف، الخضروات الطازجة، المحاصيل الدرنية، البن، السكر، زيت الطهي، الملح، صابون الغسيل ومواد التنظيف، حطب الوقود، الفحم، الشموع، الأدوية الحيوية حسب تصنيف وزارة الصحة؛" وفي الفقرة الفرعية (٨):

"سلع الاحتياحات الأساسية تشمل: الفواكه الطازجة، الدقيق، لحم الخنزير المجفف والمجهز والمعلب، لحوم الأبقار والدواجن، منتجات الألبان التي لم تُصنّف ضمن الضروريات الأساسية، الشعرية، البصل، الثوم، الخل، صلصة الصويا، صابون الحمام، الأسمدة، المبيدات الحشرية، مبيدات الأعشاب، الدواجن، أعلاف الخنازير والمواشي، المنتجات البيطرية للدواجن والخنازير والمواشي، السورق، المستلزمات المدرسية، الحصائر المجهزة من سعف نخيل النيبا، الحصائر المنسوجة من الخيزران، الأسمنت، الطوب، الصحائف المموجة، الطوب الأجوف، ألواح الأخشاب العادية والمضغوطة، مسامير البناء، البطاريات، المعدات الكهربائية، المصابيح الكهربائية، أسلاك الفولاذ، جميع الأدوية التي لم تصنفها وزارة الصحة ضمن الأدوية الحيوية".

المادة ١٠: صلاحيات ومسؤوليات وكالات التنفيذ، الفقرة الفرعية (٩): يمكن التحقيق في أي انتهاك لهذا القانون، وقد تُفرض غرامات إدارية، بعد الإخطار وعقد جلسات استماع، تكون معقولة القيمة ولا تقل بأي حال من الأحوال عن ١ ٠٠٠ بيسو ولا تتجاوز مليون بيسو.

٢١- ويشكل قانون الأسعار خياراً واقعياً لمواجهة التلاعب بصورة منافية للمنافسة في أسعار طائفة واسعة من السلع. وهو بعيد كل البعد عن التعامل مع الاقتصاد ككل ولا يتناول مسألة توفير الخدمات.

٢٢- وقانون الأسعار لا يتعامل بصورة مباشرة مع تصرفات الشركات، غير أن الفقرة ١٧ تنص بوضوح على أن المسؤولية القانونية تقع على الأشخاص المسؤولين والموظفين.

قانون إلغاء الضوابط التنظيمية للمراحل النهائية لإنتاج النفط (R.A No.8479) لعام ١٩٩٨

٢٣- المادتان الأكثر أهمية في هذا القانون هما ١١(أ) و(ب) المتعلقة بتكوين التكتلات الاحتكارية والتسعير الافتراضي.

٢٤- وتشمل العقوبات التي تفرض على انتهاك المادة ١١ السجن لمدة تتراوح بين ثلاث وسبع سنوات، وغرامات تتراوح بين مليون بيسو و٢ مليون بيسو. وتنطبق العقوبات على الأشخاص الاعتباريين شأنها شأن العقوبات الجنائية الأخرى.

القانون الجنائي المعدل (RA 3185)، المادة ١٨٥

"المكائد في المزادات العلنية"

٢٥- الجدير بالملاحظة أن هذه هي الإشارة الأولى إلى "محاولة" الإتيان بسلوك مناف للمنافسة يجري التعامل معها كأنها تصرف فعلي.

قانون الشركات في الفلبين، القانون رقم ٦٨ (١٩٨٢)

٢٦- تغطي المواد من ٧٦ إلى ٨٠ من قانون الشركات عمليات الاندماج والاستحواذ. ويُطلب من الأطراف تقديم بنود عملية الاندماج أو التوحيد إلى لجنة الأوراق المالية. ولا بد من الحصول على موافقة اللجنة قبل إصدار شهادة الاندماج أو التوحيد.

٢٧- ولا يوجد تقييم للمنافسة أو مبادئ توجيهية تستند إلى قانون المنافسة تستخدمهما لجنة الأوراق المالية لدى دراسة عملية الاندماج قبل الموافقة عليها.

ملخص القوانين السارية

٢٨- القانون الأشمل لمواجهة السلوك المنافي للمنافسة يرد في القانون الجنائي المنقح - ولا ينص على عقوبات إدارية ولا يعاقب الشركات سوى عن طريق معاقبة الموظفين والمسؤولين العاملين لديها (المسؤولية الجنائية في إطار النظام القائم في الفلبين تقع على الأفراد فقط ولا تشمل الكيانات القانونية). وينص الحكم على عقوبة بالحبس وغرامة مالية زهيدة تبلغ ٦٠٠٠ بيسو. والسلوك الأسهل في التعرف عليه والتعامل معه بموجب هذا القانون هو تكوين مجموعات مقيّدة للتجارة، وهو ما يشمل تكوين اتحاد احتكاري حسب التعريف المعهود للمصطلح.

٢٩- وقانون الأسعار يتيح لأجهزة التنظيم بدائل عن العقوبات الجنائية عند ملاحقة التكتلات الاحتكارية. فهو يتضمن عقوبات إدارية يمكن أن تُفرض دون التأثير في نطاق العقوبات الجنائية. بيد أن قانون الأسعار محدود النطاق - يقتصر على السلوك المتعلق بالسلع المذكورة في المادة ٣ على أنها "ضروريات أساسية" أو "سلع احتياجات أساسية".

٣٠- ومراقبة عمليات الاندماج لا تجيز منع هذه العملية على أساس تحليل الجوانب المتعلقة بالمنافسة.

٣١- وبالتالي، يوجد قانون قوي على ما يبدو لمواجهة محاولات التلاعب بالمزادات العلنية ومحاولات التلاعب بالأسعار/المشاركة.

٣٢- وباستثناء قانون الأسعار، وعلاوة على التعويض الذي يبلغ ثلاثة أضعاف بموجب العقوبات المدنية، فإن القوانين ذات طابع جنائي، إذ تقتضي بدء الدعوى والتعامل معها وفقاً للقواعد الصادرة عن المحكمة العليا. وينبغي إقامة الدليل على الجرائم بمستوى جنائي وبصورة لا تدع مجالاً للشك قبل أن ينجح المدعي في استكمال الدعوى.

باء- المبادئ التوجيهية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا

٣٣- اعتمدت الفلبين، بحكم عضويتها في الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، هدفاً يتمثل في وضع سياسة وقانون للمنافسة على نطاق البلد بحلول عام ٢٠١٥.

٣٤- وخلاصة القول إن القوانين الحالية في الفلبين تكون على النحو التالي لدى تقييمها وفقاً للإطار المقترح في المبادئ التوجيهية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا:

المبادئ التوجيهية الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا	قانون المنافسة في الفلبين
حظر عمليات الاندماج المنافية للمنافسة	لا
نظام الاندماج - مع صلاحيات التعليق	لا

المبادئ التوجيهية الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا	قانون المنافسة في الفلبين
حظر الاتفاقات القائمة على تواطؤ	نعم
سياسات التساهل	لا
الحظر المنطبق على السلوك العمودي	لا
حظر السلوك الأحادي	لا
العقوبات الجنائية	نعم بالنسبة إلى الأفراد، لا بالنسبة إلى الشركات
الحقوق الخاصة	نعم

جيم - إمكانية وضع قوانين جديدة للمنافسة

٣٥- إن تقديم المقترحات المتعلقة بوضع قانون منافسة موحد قد بدأ في تسعينات القرن المنصرم، غير أن الجهود التشريعية لم تبدأ إلا خلال ولاية الكونغرس الرابع عشر^(٣) وأدت إلى صياغة أول مشروع قانون موحد^(٤). وإبان ولاية الكونغرس الخامس عشر، بلغت مشاريع القوانين الموحدة الرامية إلى الاستعاضة عن عدد من القوانين السارية مرحلة القراءة الثالثة في مجلسي الشيوخ والنواب. وأقر مجلس الشيوخ التقرير رقم ٩٧ للجنة (المرفق ألف) الذي يوصي باعتماد مشروع القانون الموحد.

٣٦- وقُدمت للبرلمان السادس عشر (الراهن) مشاريع قرارات مماثلة، فضلاً عن نسخ جديدة. وتجري جلسات اللجنة في كلا المجلسين، وقدم مكتب المنافسة من جهته نسخة محدّثة لمشروع القانون الموحد (المرفق باء) بعد سلسلة مشاورات مع كيانات القطاع الخاص والحكومة.

٣٧- وقد تكون التكهّنات سابقة لأوانها، لكن من المأمول تقديم أحد مشاريع القوانين السابقة وتحويله إلى قانون خلال ولاية الكونغرس السادس عشر. ومن العوامل الكامنة وراء هذا التفاؤل هدف رابطة آسيان المتمثل في اعتماد قانون وسياسة للمنافسة على مستوى البلد بحلول عام ٢٠١٥.

(٣) برلمان الفلبين هو الهيئة التشريعية للبلد ويتألف من مجلسين - مجلس الشيوخ ومجلس النواب. ويُنتخب أعضاء مجلس الشيوخ لفترة ست سنوات عن طريق نظام اقتراع يجري على نطاق البلد. ونتيجة لهذا النظام، يجين كل ثلاث سنوات موعد استبدال ١٢ من أعضاء المجلس المنتخبين. أما أعضاء مجلس النواب فيجري انتخابهم كل ثلاث سنوات.

(٤) أشرف مكتب المنافسة على إعداد مشروع القانون الموحد الأول عندما انتُخب مساعد وزير العدل رئيساً للجنة الفرعية لمجلس الشيوخ المعنية بالتصدي لتكوين الاتحادات الاحتكارية، وذلك خلال ولاية الكونغرس الرابع عشر.

ثالثاً - الإطار المؤسسي

٣٨ - لقد شهد الإطار المؤسسي في الفلبين تغييراً كبيراً عندما أصدر الرئيس الأمر التنفيذي رقم ٤٥ في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١. ومن الأمور ذات الدلالة أن هذا الأمر جعل وزارة العدل السلطة المعنية بالمنافسة وأنشأ في الوقت ذاته مكتب منافسة تابعاً لمكتب وزير العدل أنيطت به المهام والمسؤوليات التالية:

"(أ) التحقيق في جميع الحالات التي تنطوي على انتهاكات لقوانين المنافسة وملاحقة مرتكبيها من أجل حظر وتقييد عمليات الاحتكار والتكتلات الاحتكارية والمجموعات المقيدة للتجارة ومعاينة المتورطين فيها؛

(ب) إنفاذ سياسات وقوانين منافسة من أجل حماية المستهلك من الممارسات التجارية التي تنطوي على تعسف واحتيال أو ضرر وفساد؛

(ج) مراقبة المنافسة في الأسواق لكفالة التقيد بموانع وشروط قوانين المنافسة، ودعوة الهيئات و/أو الكيانات الحكومية الأخرى إلى إعداد تقارير وتقديم المساعدة في سبيل تحقيق هذه الغاية؛

(د) رصد وتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في الأسواق؛

(هـ) إعداد وتنفيذ ونشر دراسات وتقارير عن المنافسة من أجل توجيه وإرشاد قطاع الصناعات والمستهلكين؛

(و) تعزيز التعاون الدولي وتقوية علاقات الفلبين التجارية مع البلدان والاقتصادات والمؤسسات الأخرى في إطار الاتفاقات التجارية".

٣٩ - والنتيجة العملية للأمر التنفيذي هي أن أصبح للفلبين في الوقت الراهن هيئة حكومية شاملة أنشئت بهدف إجراء التحقيقات وتنفيذ قوانين المنافسة السارية، ورصد ومراقبة الأسواق بغية تحسين المساءلة والشفافية، والعمل بصفة عامة على نشر المعلومات الرامية إلى تعزيز المنافسة وحماية المستهلك.

٤٠ - ولا يقيد إنشاء مكتب المنافسة دور الهيئات التنظيمية القطاعية البالغ عددها ٦٣ هيئة بل يؤدي إلى توقع اعتماد نهج جماعي أو تعاوني.

ألف - الهيئات التنظيمية القطاعية

٤١ - يوجد في الفلبين العديد من الهيئات التنظيمية القطاعية التي أنشئت بموجب قوانين قطاعية. ومن أبرز هذه الهيئات لجنة تنظيم قطاع الطاقة، ووزارة الطاقة، واللجنة الوطنية

للاتصالات السلكية واللاسلكية، والهيئة الفلبينية للموانئ، ووزارة التجارة والصناعة. وتنفرد كل واحدة من هذه الهيئات التنظيمية بهيكلها المؤسسي، لكن ليس بينها هيئة مستقلة بالفعل عن السلطة التنفيذية.

٤٢- ولا بد من الإشارة إلى أن العديد من المهام التنظيمية في الفلبين تقع تحت إشراف السلطة التنفيذية أو التشريعية. فعلى سبيل المثال، فإن اللجنة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية ولجنة تنظيم قطاع الطاقة ليس لديهما سلطة إصدار "التراخيص" كما هو الحال في معظم البلدان. ويتطلب تشغيل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتوزيع الكهرباء الحصول على "امتياز وطني" يمنحه الكونغرس. أما رسوم الموانئ - مثل رسوم المرسى ورسوم خدمات الميناء - التي تُطبق على الصعيد الوطني، فتتطلب موافقة من مكتب الرئيس^(٥). ومع ذلك، تتمتع هذه الهيئات بالصلاحيات الواسعة المتبقية عندما يتعلق الأمر بتنظيم المنافسة.

٤٣- وفي واقع الأمر، لا يزال تنفيذ قوانين المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم محدوداً للغاية في الوقت الراهن. وحتى الآن لم ترفع أي من هذه الهيئات دعاوى أمام المحاكم تتعلق بالمنافسة، مع أن العديد من الأسواق الخاضعة للتنظيم تتسم على ما يبدو بدرجة عالية من التركيز وتصبح بالتالي معرضة لممارسات تقييدية.

باء- العلاقة بين مكتب المنافسة والهيئات التنظيمية القطاعية

٤٤- لم يقلص الأمر التنفيذي رقم ٤٥ الذي أنشأ مكتب المنافسة الصلاحيات القانونية التي تتمتع بها الهيئات التنظيمية القطاعية.

٤٥- وجدير بالذكر أيضاً أن مشاريع القوانين المقترحة حالياً من جانب مجلسي الشيوخ والنواب لا يتوخى أي منها إضفاء الطابع المركزي على هيئة المنافسة. وتنص مشاريع القوانين المطروحة على أن تكون سلطة الهيئة المستقبلية للمنافسة "تراكمية" استناداً إلى ما تتمتع به مختلف الوكالات الحكومية من سلطات على إحدى الصناعات أو قطاع صناعات، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تلغي صلاحيات وسلطات هذه الوكالات. وفي الوقت ذاته، فإن مشاريع القوانين المذكورة لا تستثنى القطاعات التي لديها هيئات تنظيمية خاصة بها من تطبيق قانون المنافسة. وتنص على "أن تتعاون جميع الوكالات الحكومية وتنسق فيما بينها من أجل منع التداخل في ممارسة الصلاحيات والمهام، وتبادل المعلومات وغير ذلك من التدابير الفعالة".

٤٦- وتدعو مشاريع القرارات المطروحة إلى التنظيم بصورة تعاونية، لكنها لا تحدد التفاصيل الملموسة المتعلقة بنطاق وأساليب التعاون والتنسيق. وعلى سبيل المثال، يتطرق أحد

(٥) PDP Australia Pty Ltd and Meyrick and Associates, 2005, Promoting effective and competitive intrs-ASEAN shipping services: The Philippines country report. Available at <http://www.asean.org/archive/AADCP-REPSF-Project/Philippines.pdf> (accessed 28 April 2014)

مشاريع مجلس النواب لهذه المسألة، إذ ينص على أن تتشاور الهيئة التنظيمية مع الهيئة التنظيمية القطاعية عند إصدار مبادئ توجيهية بشأن القواعد واللوائح المنطبقة على الصناعات الخاضعة للتنظيم.

٤٧- ومع ذلك، فإن النسخة المقدمة إلى الكونغرس السادس عشر بشأن إنشاء مكتب للمنافسة تقترح منح الهيئة التنظيمية اختصاص إنفاذ وتنظيم جميع المسائل المتعلقة بالمنافسة.

جيم- الجوانب المؤسسية للمقترحات الواردة في مشاريع قوانين المنافسة المطروحة في مجلسي النواب والشيوخ

٤٨- تقترح النسخة الموحدة المطروحة على مجلس الشيوخ في الكونغرس الخامس عشر إنشاء مكتب منافسة يكون تابعاً لوزارة العدل، وذلك على غرار الهيكل المؤسسي الراهن لمكتب المنافسة إلى حد ما، لكن مع منحه صلاحيات قانونية. ويرفع المكتب تقاريره إلى لجنة برلمانية لمراقبة المنافسة تضم رؤساء لجان محددة في مجلسي الشيوخ والنواب واثنين من أعضاء مجلس الشيوخ واثنين من أعضاء مجلس النواب يعينهما رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب. وسيحصل المكتب عن طريق قرار تحديد الاعتمادات المالية السنوية العامة على تمويل بقيمة ١٠ مليون بيسو لتغطية الميزانية الأولية المطلوبة.

٤٩- كما تقترح النسخة الموحدة المطروحة على مجلس النواب في الكونغرس الخامس عشر إنشاء هيئة مستقلة للمنافسة هي اللجنة الفلبينية للمنافسة التزهية. وتتألف اللجنة من رئيس وأربعة أعضاء مشاركين. ويكون الرئيس واثنان من الأعضاء المشاركين من نقابة المحامين الفلبينية، والاثنان الآخرون من ذوي الكفاءة المشهود بها في مجال الاقتصاد والتجارة والمحاسبة أو إدارة الشؤون المالية. ويتولى الرئيس تعيين جميع الأعضاء.

٥٠- والجدير بالذكر أن مكتب المنافسة اتخذ مبادرة إعداد النسخة الموحدة المطروحة على الكونغرس الحالي.

٥١- وينص الفصل ٤-٣ من المبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسة المنافسة على الصعيد الإقليمي الصادرة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنونة "الهيكل المؤسسي للهيئة التنظيمية للمنافسة" على ما يلي:

"(١) يجوز للبلدان الأعضاء اختيار الهيكل المؤسسي الملائم لهيئات المنافسة التابعة لها، والذي قد يكون في شكل هيئة وحيدة مستقلة أو عدة هيئات قطاعية أو هيئة تابعة لإدارة حكومية أو وزارة؛

(٢) يجوز للبلدان الأعضاء منح هيئة تنظيم المنافسة أكبر قدر ممكن من الاستقلال الإداري اللازم لتفادي التأثير السياسي؛

(٣) قد ترى الدول الأعضاء ضرورة أن تكون ميزانية هيئة المنافسة بمنأى عن الاعتبارات السياسية - فتنفصل ميزانية الهيئة عن ميزانية الجهات الحكومية الأخرى أو تجعل ميزانيتها معتمدة جزئياً على الدخل الذي تولده هيئة تنظيم المنافسة؛

(٤) ينبغي للبلدان الأطراف أيضاً تحديد ما إذا كانت ستنشئ هيئة استئناف إداري مستقلة عن الهيئة التنظيمية للمنافسة والسلطة التنفيذية أو ستترك عملية الاستئناف للسلطة القضائية".

٥٢- والتصميم المؤسسي لهيئة المنافسة المقترح في مشروع قانون المنافسة المعروضين على مجلسي الشيوخ والنواب هو تشكيل وكالة منافسة تخضع لجهاز حكومي، أي تحديداً لوزارة العدل في الصيغة المعروضة على مجلس الشيوخ، ومكتب الرئيس في الصيغة المعروضة على مجلس النواب. ومن ثم، قد يكون استقلال وكالتي المنافسة المقترحتين الإداري والمالي محدوداً. ومع ذلك، فصيغة مجلس النواب تسمح فعلاً لهيئة المنافسة بالاحتفاظ بكل الإيرادات المتأتية من اضطلاعها بمهامها، باستثناء إيرادات الجزاءات المالية. وتنص الصيغتان كلاهما على إمكانية الطعن أمام السلطة القضائية.

٥٣- ويوضح التعليق الوارد في قانون الأونكتاد النموذجي بشأن المنافسة^(٦) أن ليس من الممكن تحديد كيفية إدماج الهيئة في الأجهزة الإدارية أو القضائية لبلد معين. "وقد صيغ القانون النموذجي الحالي على أساس افتراض أن أكفأ أنواع السلطة الإدارية ربما تكون هيئة حكومية شبه مستقلة أو مستقلة تماماً لديها صلاحيات قضائية وإدارية قوية لإجراء التحقيقات وتوقيع الجزاءات وما إلى ذلك، وهو ينص في الوقت ذاته على إمكانية الطعن أمام هيئة قضائية أعلى".

٥٤- والصيغة التي يقترحها مجلس النواب هي "الأكثر استقلالية" من الناحية الهيكلية ولا شك في أنها أقل عرضة للتدخل السياسي، من بين النموذجين المقترحين في الكونغرس الخامس عشر. أما على صعيد الممارسة، فإن لدى وزارة العدل حالياً فريقان رئيسيان معنيان بالتحقيقات والملاحقة الجنائية (مكتب التحقيقات الوطني ودائرة الادعاء الوطنية) يبدو أنهما يحظيان بالاحترام باعتبارهما وكالتين متخصصتين في إنفاذ القوانين/الادعاء.

٥٥- وفي نهاية المطاف، من الأفضل أن تُترك للفلبين مسألة تحديد هيكل الوكالة - إذ لا بد أن تكون الموازنة بين كل عناصر التكلفة والكفاءة والفعالية وسرعة التنفيذ جزءاً من القرار، في حين يعتمد احترام الفعالية النهائية لهيئة المنافسة اعتماداً شديداً على الإحساس بالاستقلالية عن التدخل السياسي.

(٦) الفقرة ١٦٠، الفصل التاسع من القانون النموذجي بشأن المنافسة لعام ٢٠١٠، صدر بتوجيه من فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، الدورة العاشرة، ٧-٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

رابعاً - مكتب المنافسة - مبادرات رئيسية للشهور الثلاثة والثلاثين الأولى

٥٦ - مثلما سبق ذكره، شكل إنشاء مكتب المنافسة بموجب القرار التنفيذي ٤٥ خطوة هامة في سبيل وضع نظام للمنافسة يشمل الاقتصاد برمته. ورغم أن المكتب أنشئ بموجب قرار تنفيذي صادر في حزيران/يونيه ٢٠١١ دون وضع أي أدوات تشريعية جديدة، لا يمكن تجاهل أهمية هيئة المنافسة هذه. ولهذا السبب، من المفيد توثيق الأنشطة والإنجازات الرئيسية لهذه المؤسسة الحديثة العهد نسبياً.

٥٧ - ولزم بذل جهد كبير للتوصل إلى تنظيم يتفق والقرار التنفيذي. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أصدر وزير العدل القرار الوزاري رقم ٨٤٤ الذي نظم رسمياً مكتب المنافسة وعيّن مساعداً للوزير مسؤولاً عن المكتب. وهكذا أنشئت هيئة المنافسة الأولى في الفلبين.

٥٨ - وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اعتمد مكتب المنافسة حكمته ورؤيته وحدد مهمته ومجموعة من المبادئ أو القيم^(٧).

٥٩ - ومهم تركيز هيئة المنافسة الجديدة فور إنشائها على الإعلان عن قيم أساسية واضحة. فبالنظر إلى التصورات السائدة عن نطاق الفساد والتفاوت في الفلبين، لا بد من الإشادة بمكتب المنافسة لشدة انفتاحه وشفافيته بشأن قيم أو مفاهيم أساسية مثل الشفافية والمساءلة والإنصاف والحقيقة.

٦٠ - وقد مُنح المكتب ميزانيات سنوية في إطار بند مستقل من الميزانية العادية في قانون الاعتمادات العام. وبعد أن كان المكتب يضم موظفين متفرغين في عام ٢٠١٢، أصبح يتألف من ١٥ محامياً وخبيراً اقتصادياً متفرغين يسندهم فريق مختلط يضم ٢٠ محامياً من وكالات تابعة لوزارة العدل. ويُتوقع أن تُنشأ في غضون سنة شعبتان إضافيتان معنيتان بالقانون والاقتصاد.

٦١ - وقد أقر المكتب بضرورة العمل على نحو تكاملي وتعاوني مع الجهات المعنية بتنظيم القطاعات. وبغية أداء المهام المحددة في القرار التنفيذي ٤٥، أنشئت أفرقة عاملة يشارك في رئاسة كل منها ممثل لتلك الجهات.

٦٢ - وفي هذه المرحلة الأولية التي تنطوي على إنشاء هيئة عملية في مجال المنافسة، فإن هذا النهج القائم على تشكيل أفرقة عاملة تشارك فيها على مستوى رفيع جهات رئيسية أخرى

(٧) مكتب المنافسة، ٢٠١٢، "تقرير السنة الأولى وخطة العمل الاستراتيجية" (Year 1 report and Strategic Plan of Action)، متاح على العنوان التالي:

http://www.aseancompetition.org/resources/articles_publications/2012-07/ofc-year-1-report-and-strategic-plan-action (أطلع عليه في ١ أيار/مايو ٢٠١٤).

معنية بتنظيم القطاعات يكتسي أهمية عملية ومن شأنه أن يساعد في تحقيق الهدف العام المتمثل في التعاون بين جميع القطاعات.

٦٣- وقد أصدر وزير العدل مشروع مبادئ توجيهية مصممة لزيادة توضيح كيفية تعاون مكتب المنافسة والجهات المعنية بتنظيم القطاعات على النحو اللازم للامتنال للقرار التنفيذي ٤٥. وتهدف المبادئ التوجيهية إلى تقديم شروح إضافية مفيدة لعمليات الإحالة، ومعالجة الشكاوى، وإلى توضيح العلاقة بين التنظيم التقني والتنظيم الاقتصادي وإنفاذ قواعد المنافسة. ويتضح نطاق هذا التحدي من عدد الجهات المعنية بتنظيم القطاعات المذكورة في المبادئ التوجيهية، ومجموعها ٦٣ وكالة قطاعية.

٦٤- وأصدر مكتب المنافسة بالمثل ورقته السياساتية الأولى بعنوان "التعاون من أجل المنافسة: دور ومهام هيئة المنافسة والوكالات المعنية بتنظيم القطاعات"، وهي ورقة مصممة لوضع إطار يكون صلة وصل بين المكتب والجهات المعنية بتنظيم القطاعات.

خامساً- إجراءات الإنفاذ

٦٥- أصدر مكتب المنافسة مبادئ توجيهية للإنفاذ، مثل قواعد تطبيق القرار التنفيذي ٤٥، والمبادئ التوجيهية لتمثيل القانوني، والآراء الاستشارية بشأن المسائل القانونية ومسائل حماية المستهلك، والإجراءات المحدثة لمعالجة الشكاوى. وأعدت ورقات سياساتية ودراسات حالات فردية بشأن قضايا المنافسة، ويجري إعداد دراسات قطاعية تتناول الاتصالات السلوكية واللاسلكية والطاقة والنقل. وأنشأ المكتب أيضاً مجلس منظمي القطاعات للاضطلاع بمهمة تجميع القطاعات والتحقيق في القضايا.

٦٦- ورُفعت في عام ٢٠١٢ أول قضية تكتل احتكاري تورط فيها تجار الغاز النفطي المسيل. وقد قُدم التماس لإعادة النظر في القضية.

٦٧- وتوجد ٢١ قضية في ملفات المكتب، سبع منها حُلّت بينما لا تزال القضايا الأربع عشرة الأخرى قيد التقييم.

سادساً- الدعوة إلى المنافسة

٦٨- يمكن أن تكون الدعوة إلى المنافسة وظيفة بالغة الأهمية من وظائف هيئة المنافسة في الاقتصادات النامية حيث لم يُقَيِّم سن القوانين واللوائح تقييماً سليماً بعدُ لمعرفة تأثيرها على المنافسة في السوق. ويمكن أن تعزى كثير من الاحتكارات أو احتكارات القلة لسياسات أو لوائح حكومية تؤدي إلى تقييد الدخول إلى السوق أو إعطاء الجهات المهيمنة أفضلية على المنافسين الأصغر حجماً أو على الوافدين الجدد المحتملين.

- ٦٩- ولا يوضح القرار التنفيذي رقم ٤٥ دور الدعوة المنوط بمكتب المنافسة. ويبدو أنه يركز على مسؤوليات إصدار القرارات المتعلقة بإنفاذ أحكام مجزأة في مجال المنافسة ترد في مختلف القوانين، ورصد الممارسات التجارية في السوق. ويركز كلا مشروع قانون المنافسة المعروضين على مجلسي الشيوخ والنواب تركيزاً مماثلاً على إصدار القرارات رغم أنهما ينصان معاً على أن تتولى هيئة المنافسة "اقتراح تشريعات لتنظيم التجارة أو الصناعة".
- ٧٠- وقد اضطلع مكتب المنافسة ولجنة التعريفات الجمركية، التي أدت دور مكتب التنسيق في العمل الذي سبق إنجازه في ميدان المنافسة، بأنشطة كثيرة في مجال الدعوة في القطاع الخاص. ويقوم المكتب بالطبع أيضاً، باعتباره خاضعاً لوزارة العدل، صلات وثيقة بالقضاة والمدعين العامين والمحققين.
- ٧١- وأعد المكتب خطة للدعوة أدت إلى إصدار الإعلان الرئاسي رقم ٣٨٤ الذي تقرر بموجبه أن يكون يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوماً وطنياً للمنافسة.
- ٧٢- وعلاوة على ذلك، أصدر المكتب تقريره السنويين للعامين الأول والثاني، كمؤشر رئيسي لعمله. وأطلق أيضاً أول دورة تمهيدية من نوعها بشأن قوانين وسياسات المنافسة لفائدة طلاب القانون والتجارة في إحدى أكبر الجامعات في البلد.
- ٧٣- وأجريت مشاورات منتظمة مع منظمات الأعمال ورابطات الصناعات لتشجيع الامتثال الطوعي لقوانين المنافسة.
- ٧٤- ومع ذلك، فإن المستهلكين وأفراد المجتمع المدني، وهم أكبر المعنيين الرئيسيين الآخرين في هذا الصدد، لم يطلعوا اطلاعاً تاماً بعد على القضايا المتصلة بقوانين وسياسات المنافسة. ولم يُكلف المكتب أيضاً، ولا الهيئات التنظيمية المقترحة في كلا مشروع قانون المنافسة المعروضين على مجلسي الشيوخ والنواب، بإسداء المشورة للحكومة في شؤون المنافسة.
- ٧٥- وقد يقيد غياب قانون عملي في مجال المنافسة قدرة المكتب على الاضطلاع بأنشطة هادفة في مجالي الدعوة والتواصل، غير أن المكتب حدد التزاماً متواصلًا بالدعوة كأولوية رئيسية ضمن خطة العمل الاستراتيجية الحالية، وذلك على النحو التالي: "إعداد خطة الدعوة الطويلة الأجل، بما يشمل إجراء تحديث منتظم لموقع المكتب على الإنترنت، ونشر أدوات المعلومات والتثقيف والتواصل، ووضع برامج الدعوة الخاصة بقطاع الأعمال (مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) والمستهلكين ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمجموعات/القطاعات ذات الصلة".

سابعاً - التعاون والمساعدة التقنية على الصعيد الدولي

٧٦- يورد تقرير مكتب المنافسة عن عامه الأول ما يلي:

"شارك أعضاء المكتب في حلقات عمل وحلقات دراسية نُظمت في اليابان وفيت نام وسنغافورة وجمهورية كوريا وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وإندونيسيا وبروني وأستراليا. وقد أقام المكتب علاقات مع منظمات منها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون، ونقابة المحامين الأمريكية - مبادرة سيادة القانون، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، والبنك الدولي - مؤسسة التمويل الدولية".

٧٧- وفضلاً عن المشاركة في الأنشطة المذكورة أعلاه، اضطلع المكتب بدور نشط ضمن فريق خبراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالمنافسة، وانتُخب لرئاسته خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وتشمل أهم مبادراته ما يلي:

- (أ) وضع مذكرة تفاهم بشأن التعاون الإقليمي؛
- (ب) إعداد دراسات قطاعية على الصعيدين الإقليمي و/أو الوطني؛
- (ج) إنشاء آلية لتصنيف وثائق فريق خبراء رابطة آسيان المعني بالمنافسة؛
- (د) وضع نظام لقياس فعالية الدول الأعضاء في رابطة آسيان منفردة وبمجموعة في إطار الرابطة من خلال مؤشرات رئيسية.

٧٨- ويحظى المكتب الآن بالاعتراف داخل رابطة آسيان وعلى صعيد المجتمع الدولي بوصفه الوكالة المركزية لتنفيذ قوانين وسياسات المنافسة في الفلبين. وقد أصبح عضواً في شبكة المنافسة الدولية في عام ٢٠١٢.

٧٩- وأبرم المكتب مذكرة تفاهم مع اللجنة اليابانية للممارسات التجارية المنصفة من أجل التعاون في مجالي الإنفاذ والمساعدة التقنية. واستضاف اجتماع المسؤولين الرفيع المستوى التاسع في شرق آسيا الذي عُقد في عام ٢٠١٣ بشأن سياسات المنافسة، ومؤتمر شرق آسيا الثامن بشأن قوانين وسياسات المنافسة، وسيستضيف هذا العام مؤتمر المنافسة الرابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٨٠- وربما يكون التحدي الأكبر الذي يواجهه المكتب هو وضع منهجيات لضمان إدماج الدروس المستخلصة من الزيارات الدولية و/أو حلقات العمل التدريبية في العمل المؤسسي. فكل منظمة تواجه في الأيام الأولى من نشأتها خطراً حقيقياً يكمن في عدم نضج نظمها الداخلية نضجاً كافياً لتستوعب استيعاباً وافياً ما يرد إليها من معلومات جديدة وترجمتها إلى نظم وإجراءات تستفيد منها. ولذلك ركز المكتب على وضع نظام أساسي يكفل توثيق جميع الأنشطة الوطنية والدولية التي يشارك فيها و/أو ينظمها وتعميمها على نحو سليم.

٨١- وعموماً، يمكن القول إن البلد قد قطع شوطاً كبيراً في تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة عن طريق المكتب. وقد تبلورت هذه المكاسب في تحسُّن الأداء في التصنيفات العالمية المتعلقة بمؤشر مدركات الفساد (الانتقال من المرتبة ١٢٩ في عام ٢٠١١ إلى المرتبة ٩٤ في عام ٢٠١٣) ومؤشر القدرة التنافسية العالمية (الانتقال من المرتبة ٧٥ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ إلى المرتبة ٥٩ في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤).

ثامناً - التوصيات

٨٢- يستحيل الانتقال إلى ملاحظات مفصلة بشأن قانون المنافسة دون الاعتراف أولاً باستمرار التحدي المتمثل في استتصال الفساد والتصورات السائدة لدى المجتمع بشأن نطاق التفاوت. وتبدو شعارات من قبيل "لا فقر بدون فساد" و"الفساد يسرق رزق الفقراء" جزءاً من العزم على استتصال الفساد. ولا يمكن الاستهانة بنطاق تأثير الفساد في احترام القوانين. وينبغي تنفيذ جميع القوانين على نحو يراه المجتمع عموماً شفافاً وعادلاً. ومع صعوبة تحقيق ذلك، من الواضح أن مكتب المنافسة قد أنشئ لهذه الغاية. فقد أعدَّ المكتب ورقة سياساتية ثانية بعنوان "الحوكمة في إنفاذ سياسات وقوانين المنافسة" تناقش أفضل آلية للإنفاذ الفعال لقوانين وسياسات المنافسة.

٨٣- وتفيد التقارير بأن رئيس الفلبين قد مارس سلطة النقض المخولة له في ٢٠٠٠ قانون خلال ولاية الكونغرس الخامس عشر، معظمها قوانين محلية. وتشير المناقشات التي تناولت هذه الصلاحية التي قلما استُخدمت سابقاً إلى أن الرئيس مارس حق النقض كلما رأى تحديات عملية في تطبيق القانون بالصيغة التي وُضع بها، وإمكانية حدوث تبعات غير مقصودة. ورغم أن العملية التشريعية تنص على أن يتعاون المجلسان في التعامل مع هذه الحالات، لم يُسجل سن أي قانون نقضه الرئيس بتصويت المجلسين عليه لاحقاً. ويشير هذا الاتجاه إلى أن الرئيس يستخدم سلطته ليسهم إسهاماً كبيراً في عملية الإصلاح لضمان ألا تؤدي القوانين الجديدة إلى مزيد من التفاوت/الجور في المجتمع حتى وإن لم يكن مقصوداً.

القوانين - القوانين الحالية والقوانين الجديدة التي يمكن سنها

٨٤- لا تتيح القوانين الموجودة في الفلبين إطاراً شاملاً للمنافسة. ويتضمن مشروعاً قانون المنافسة المعروفان مؤخراً على الكونغرس الخامس عشر توثيقاً جيداً للحاجة إلى مجموعة جديدة من القوانين، مما يشكل دليلاً عملياً على قرب وضع قانون شامل للمنافسة، وإن كان من المستحيل حتى الآن تحديد توقيت سن هذا القانون.

التوصية: ينبغي وضع مشروع قانون شامل للمنافسة ينطبق على جميع القطاعات الاقتصادية وسنه عن طريق العملية البرلمانية في أقرب فرصة ممكنة.

٨٥- تجدر الإشارة إلى مسألتين في معرض التفكير في القانون الجديد هما مسألة الإعفاءات، ومدى استقلالية منظمي القطاعات.

التوصية: ينبغي أن يُصمَّم كل قانون جديد باعتباره قانوناً يسري على "الاقتصاد ككل" ولا يترك سوى نطاق محدود جداً للإعفاءات ما لم يتضمن القانون أحكاماً بشأن اختبار استيفاء المصلحة العامة.

٨٦- مناقشة مشروع قانون المنافسة المعروضين على الكونغرس الخامس عشر انخرفت جزئياً عن مسارها لتتحول إلى مناقشة للأسس الموضوعية لجهة تنظيمية مستقلة مقابل جهة تنظيمية "داخلية".

٨٧- ومسألة توفير التمويل الكافي والمتواصل أهم من مسألة ما يسمى الاستقلالية.

التوصية: ينبغي توفير التمويل الكافي لكل نموذج تنظيمي جديد كي يتيح آليات الإنفاذ التقليدية بالإضافة إلى التثقيف والدعوة ودعم قطاع الأعمال. وينبغي تفادي فكرة الوكالة التي تمول نفسها بالاحتفاظ بالأموال المتأتية من الجزاءات أو من الغرامات بسبب ما يترتب عليها من حوافر تؤدي إلى نتائج عكسية.

التوصية: ينبغي أن يُنشأ أي نموذج تنظيمي جديد على نحو يراعي ما يدعو إليه قانون الأونكتاد النموذجي بشأن المنافسة من الاستقلال عن التدخل السياسي، وعلى نحو يراه المجتمع عموماً مستقلاً استقلالاً فعلياً عن النظام السياسي.

معياري الإثبات الجنائي

٨٨- تنص القوانين السارية في الفلبين على جزاءات جنائية عندما يتسنى إثبات جريمة أمام المحكمة. وعبء الإثبات في جميع الجرائم في الفلبين هو أشد عبء جنائي - أي إثبات الجريمة بما لا يدع مجالاً للشك.

٨٩- وتشمل مقترحات القوانين الجديدة المعروضة على الكونغرس الخامس عشر الجرائم أيضاً.

٩٠- فهل من الواقعي صياغة قانون المنافسة في هذه البيئة الجنائية؟

٩١- إن ملاحقة مخالفي قانون المنافسة باعتبارهم مجرمين ليست حكراً على الفلبين. والمسألة الحقيقية التي ينبغي تناولها هي مدى استصواب تحديد جريمة أخف تتطلب عبء إثبات أقل.

٩٢- وستظل الجهة المسؤولة عن تنظيم المنافسة، سواء أكانت جهة "مستقلة" أم "داخلية"، رغم تسليحها بقانون جديد شامل يستوفي جميع المعايير الموصى بها في المبادئ التوجيهية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، تواجه التحدي الرئيسي المتمثل في كيفية تنفيذ القانون تنفيذاً يشجع القطاع التجاري على الامتثال بسرعة. وربما ليس من المستغرب أن

تكون هناك حاجة إلى تضمين مجموعة الأدوات المتاحة للجهة المسؤولة عن التنظيم جزاءات جنائية ومدنية وإدارية إلى جانب جهود التثقيف/الدعوة.

التوصية: يجب أن يعترف كل من السلطة التشريعية وموظفي أي هيئة تعنى بالمنافسة في المستقبل بالاستخدام الفعال لمجموعة خيارات الإنفاذ برمتها. وتحدي عبء الإثبات الجنائي في القضايا المتعلقة بالاتفاقات المخلة بالمنافسة وطول المدة الزمنية اللازمة لمعالجة تلك القضايا يستلزمان النظر في جميع الخيارات المتاحة لتسريع الامتثال.

الجزاءات الإدارية

٩٣- ينص مشروع القانون المعروضان على الكونغرس الخامس عشر على جزاءات إدارية تتراوح بين ١٠ ملايين بيسو و ٥٠ مليون بيسو للأشخاص الطبيعيين. أما الجزاءات المفروضة على الشركات فتتراوح بين ٢٥٠ مليون بيسو و ٧٥٠ مليون بيسو. وهذه جزاءات هامة لا بد من فرضها على نحو متسق وشفاف. وفي غياب قانون المنافسة، يستحيل اختبار عملية فرض الجزاءات، إلا أن من الممكن استعراض الإجراءات المتبعة في وزارة التجارة والصناعة للحصول على فكرة عن الشكل الذي يمكن أن تتخذه تلك العملية.

٩٤- والجزاء الإداري المنصوص عليه في قانون الأسعار وفي قانوني المنافسة المقترحين هو جزاء لا يستلزم الإحالة إلى هيئة قضائية مستقلة. ومن المفهوم أن يذهب أطراف إلى ضرورة أن تكون الجهة المعنية بتنظيم المنافسة مستقلة إذا كانت محولة سلطة فرض جزاءات تصل إلى ٧٥٠ مليون بيسو. وفي مجتمع يسوده الشك منذ مدة طويلة في عدل وإنصاف بعض قرارات الوكالات الحكومية، يبدو ألا مناص من الارتياح في قرارات فرض الجزاءات أو عدم فرضها وفي مقدار هذه الجزاءات.

التوصية: ينبغي وضع مبادئ توجيهية واضحة تبين إجراءات اتخاذ القرارات وجمع الأدلة وعقد جلسات الاستماع وحقوق الطعن، من أجل تطبيق أي نظام جزاءات يُدرج في أي قانون جديد بشأن المنافسة.

مفهوم المسؤولية المشتركة والمتعددة

٩٥- من سمات مشروع القانون المعروضين على الكونغرس الخامس عشر أنهما يتضمنان حكماً يتناول المسؤولية المشتركة والمتعددة لموظفي الشركات.

٩٦- وهذه سمة بالغة الأهمية في نظام إنفاذ قواعد المنافسة - فالقدرة على مساءلة عدد من الأشخاص الطبيعيين وعلى منع غطاء الشخصية الاعتبارية التي تمنحها الشركة من إزالة حوافز الامتثال عامل حيوي.

التوصية: ينبغي أن يتضمن أي قانون بشأن المنافسة حكماً يكفل، حيثما كان المخالف شركة أو شراكة أو رابطة أو كياناً آخر، أن تكون المسؤوليات المالية مشتركة ومتعددة وتستهدف المديرين والموظفين التنفيذيين والشركاء العامين وغيرهم.

التعامل مع سياسات التساهل والمبلغين عن المخالفات و"محاولة الشروع في سلوك غير قانوني" ٩٧- ينبغي تصميم قانون المنافسة لتوفير أساس للتعامل مع السلوك الفعلي المخل بالمنافسة ومحاولة الشروع في سلوك مخل بالمنافسة.

٩٨- ومن المهم التعامل مع محاولة مخالفة القانون بالصرامة نفسها التي يُعامل بها السلوك المخالف الفعلي.

٩٩- ولدى مناقشة هذا الموضوع، ينبغي النظر في أوجه الحماية الممنوحة للشهود المحتملين، سواء أكانوا مبلغين عن المخالفات أم مطبقي سياسات التساهل أم مجرد مواطنين أصبحوا بطريقة أو بأخرى شهوداً على فعل ذي صلة.

١٠٠- ويمكن معالجة الشاغل المذكور أعلاه من خلال برنامج حماية الشهود الذي تشرف عليه وزارة العدل، وهو آلية تشجع الشهود على الإدلاء بشهادتهم بحمايتهم من الأعمال الانتقامية ومن التشريد الاقتصادي.

التوصية: لكي يكون أي نظام جديد فعالاً بحق، يجب أن يتضمن أحكاماً تتعلق بسياسات التساهل، وحماية المبلغين عن المخالفات، وتجريم محاولة الشروع في سلوك مخل بالمنافسة. وينبغي إيلاء الاعتبار لمفهوم التساهل وألا يقتصر الأمر على الحصانة.

قدرات نظام الادعاء في وزارة العدل

١٠١- يضطلع عدد من الوكالات بدور في المقاضاة على الجرائم وفقاً لما يتوخاه مشروع القانون. وبإيجاز، ففي إطار هذا النظام، يتولى موظفو مكتب المنافسة التحقيق وجمع الأدلة، ويساعدهم موظفو مكتب التحقيقات الوطني الذين يجمعون الأدلة أيضاً، ويجري موظفو دائرة الادعاء الوطنية التحقيقات الأولية ويلاحقون الجناة أمام المحكمة الابتدائية الإقليمية إذا تقرر عرض القضية على المحكمة.

١٠٢- وينبغي الإشادة بمكتب المنافسة لاستعانتة بالفعل بموظفي مكتب التحقيقات الوطني للعمل في صفوفه. ومن الواضح أن رئاسة مكتب المنافسة تعي أنها ستواجه تحدياً في مجال بناء القدرات. ورغم هذا الوعي، لا يزال هناك ما يدعو إلى القلق من أن عدم تقدير الاحتياجات من الموارد المطلوبة من داخل مكتب التحقيقات حق قدرها سيؤثر سلباً في تنفيذ أي نظام قانوني جديد بشأن المنافسة.

التوصية: ينبغي أن تراعى أيضاً في كل ميزانية مقترحة لتمويل وكالة المنافسة الآثار المترتبة في تمويل مكتب التحقيقات الوطني ودائرة الادعاء الوطنية.

جهاز القضاء - القدرات

١٠٣- شرع مكتب المنافسة بالفعل في الاضطلاع بأنشطة في مجالي الدعوة وبناء القدرات، مما يشمل اتخاذ إجراءات مبكرة لتثقيف المهنيين القانونيين من خلال حدث إعلامي/تثقيفي نُظم مع عدد من القضاة في مطلع عام ٢٠١٣. ومثلما هو الحال في معظم أنشطة التثقيف/الدعوة المضطلع بها، ينبغي الإشادة بالمكتب لعمله على استهداف موظفي جهاز القضاء.

التوصية: ينبغي أن يقيم مكتب المنافسة علاقة مع جهاز القضاء لضمان حسن اطلاع المحاكم على أي قانون جديد، وكذلك على الطلبات التي ستوجه إليها عندما تُعرض القضايا للبت فيها. ويجب أن تحترم هذه العلاقة استقلالية موظفي المحاكم، على أن بالإمكان تدبير هذه العلاقة بما يخدم مصالح الجهة المعنية بالتنظيم وجهاز القضاء.

مهمة الإنفاذ

١٠٤- لقد سبق تناول التحدي الذي تطرحه إدارة عملية جمع الأدلة ومهام الادعاء المرتبطة بإنفاذ قانون المنافسة. ومن المهم كذلك النظر في نطاق المهارات اللازمة لإعمال نظام الإنفاذ بأكمله.

١٠٥- وينبغي أن يعكس هيكل الهيئة التنظيمية وملاكها الوظيفي تعقد المهام - ولا سيما في الأيام الأولى من سريان القانون الجديد. وسيكون هناك ضغط من أجل ملاحقة المتورطين في القضايا المعروضة على المحاكم لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لتطوير القانون - فالسوابق القضائية تساعد في تفسير القانون ولا يمكن أن تراكم إلا بعرض القضايا على المحاكم. والواقع أن هذا الوضع يتطلب وقتاً طويلاً من الجهة المعنية بتنظيم المنافسة قد يستغرق سنوات عديدة. ولا يمكن تعليق العمل بجميع أدوات الإنفاذ في انتظار أن تفسر المحاكم القانون وتطوره. وسيكون على الإدارة (سواء أكانت تابعة لوزارة العدل أم مستقلة) أن تضع سياسة للإنفاذ تساعد القطاع التجاري الأوسع على فهم مهام هذه الجهة المعنية بالتنظيم.

١٠٦- وترتبط الحاجة إلى القدرات اللازمة لتحليل الأسواق بمهمة الإنفاذ غير أنها ليست جزءاً منها - فمن الواضح أن هناك حاجة إلى فهم مختلف الأسواق وإمكانية حدوث سلوك محل بالمنافسة يؤثر في تجربة المستهلك تأثيراً سلبياً. ولا تستند المهارات للاضطلاع بهذا العمل بالضرورة إلى المهارات نفسها اللازمة للموظفين الذين يتمحور عملهم حول جمع الأدلة والاضطلاع بمهمة الادعاء.

١٠٧- وبعد مجموعة من الأنشطة التدريبية على إعداد الدراسات القطاعية وتحليلات الأسواق، يعكف مكتب المنافسة حالياً على إعداد دراسات وتحقيقات في قطاعات النقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

التوصية: ينبغي أن يواصل مكتب المنافسة العمل الذي بدأه فعلاً لضمان بناء القدرات على جميع المستويات لتطبيق قانون فعال في مجال المنافسة. وينبغي إيلاء الاعتبار للتعهد المتواصل داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي المجتمع الدولي عموماً بالمساعدة في تطوير المهارات ووضع السياسات في هذا المجال الحاسم الأهمية. وينبغي إيلاء الاهتمام منذ البداية لتهيئة تستفيد من وسائط الإعلام الاجتماعية وأحدث التكنولوجيات.

التوعية العامة - نظام لمعالجة الشكاوى

١٠٨- اعترف مكتب المنافسة في خطة عمله الاستراتيجية بالحاجة إلى إجراء لمعالجة الشكاوى. وهذا الإجراء أهم من مجرد عملية داخلية متينة تتيح إدارة القضايا وحفظ سجلاتها. وينبغي أن تكون هذه العملية الداخلية ركيزة أساسية تُبنى عليها ثقة الجمهور.

التوصية: ينبغي أن يعمل مكتب المنافسة على وضع نظام لمعالجة الشكاوى ونظام للإبلاغ يسهمان في بناء ثقة الجمهور.

موجز التوصيات

١٠٩- إن جمع التوصيات وتصنيفها في توصيات للمشروعين وأخرى للحكومة و/أو لموظفي الوكالة المعنية يساعد على إيلائها الاعتبار الواجب.

توصيات للمشروعين

ينبغي وضع مشروع قانون شامل للمنافسة ينطبق على جميع القطاعات الاقتصادية وسنّه عن طريق العملية البرلمانية في أقرب فرصة ممكنة.

ينبغي أن يصمّم كل قانون جديد باعتباره قانوناً يسري على "الاقتصاد ككل" ويتضمن إعفاءات محدودة للغاية ما لم يتضمن القانون أحكاماً بشأن اختبار استيفاء المصلحة العامة.

ينبغي أن يُنشأ أي نموذج تنظيمي جديد على نحو يراعي ما يدعو إليه قانون الأونكتاد النموذجي بشأن المنافسة من الاستقلال عن التدخل السياسي، وعلى نحو يراه المجتمع عموماً مستقلاً استقلالاً فعلياً عن النظام السياسي.

يجب أن يعترف كل من السلطة التشريعية وموظفي أي هيئة تعنى بالمنافسة في المستقبل بالاستخدام الفعال لمجموعة خيارات الإنفاذ برمتها. وتحدي عبء الإثبات الجنائي في القضايا المتعلقة بالاتفاقات المخلة بالمنافسة وطول المدة الزمنية اللازمة لمعالجة تلك القضايا يستلزمان النظر في جميع الخيارات المتاحة لتسريع الامتثال.

ينبغي أن يتضمن أي قانون بشأن المنافسة حكماً يكفل، كلما كان المخالف شركة أو شراكة أو رابطة أو كياناً آخر، أن تكون المسؤوليات المالية مشتركة ومتعددة وتستهدف المديرين والموظفين التنفيذيين والشركاء العامين وغيرهم.

لكي يكون أي نظام جديد فعالاً بحق، يجب أن يتضمن أحكاماً تتعلق بسياسات التساهل، وحماية المبلّغين عن المخالفات، وتجرّم محاولة الشروع في سلوك محل بالمنافسة. وينبغي إيلاء الاعتبار لمفهوم التساهل وألا يقتصر الأمر على الحصانة.

توصيات للحكومة

ينبغي توفير التمويل الكافي لكل نموذج تنظيمي جديد كي يتيح آليات الإنفاذ التقليدية بالإضافة إلى التثقيف والدعوة ودعم قطاع الأعمال. وينبغي تفادي فكرة الوكالة التي تمول نفسها بالاحتفاظ بالأموال المتأتية من الجزاءات أو من الغرامات بسبب ما يترتب عليها من حوافز تؤدي إلى نتائج عكسية.

ينبغي أن تراعى أيضاً في كل ميزانية مقترحة لتمويل وكالة المنافسة الآثار المترتبة في تمويل مكتب التحقيقات الوطني ودائرة الادعاء الوطنية.

توصيات لموظفي الوكالة المعنية

يجب أن يعترف كل من السلطة التشريعية وموظفي أي هيئة تعنى بالمنافسة في المستقبل بالاستخدام الفعال لمجموعة خيارات الإنفاذ برمتها. وتحدي عبء الإثبات الجنائي في القضايا المتعلقة بالاتفاقات المخلة بالمنافسة وطول المدة الزمنية اللازمة لمعالجة تلك القضايا يستلزمان النظر في جميع الخيارات المتاحة لتسريع الامتثال. (ترد أيضاً في التوصيات الموجهة للمشرّعين).

ينبغي وضع مبادئ توجيهية واضحة تبين إجراءات اتخاذ القرارات وجمع الأدلة وعقد جلسات الاستماع وحقوق الطعن من أجل تطبيق أي نظام جزاءات يُدرج في أي قانون جديد بشأن المنافسة.

ينبغي أن يقيم مكتب المنافسة علاقة مع جهاز القضاء لضمان حسن اطلاع المحاكم على أي قانون جديد، وكذلك على الطلبات التي ستوجه إليها عندما تُعرض القضايا للبت فيها. ويجب أن تحترم هذه العلاقة بالطبع استقلالية موظفي المحاكم، على أن بالإمكان تدبير هذه العلاقة بما يخدم مصالح الجهة المعنية بالتنظيم وجهاز القضاء.

ينبغي أن يواصل مكتب المنافسة العمل الذي بدأه فعلاً لضمان بناء القدرات على جميع المستويات لتطبيق قانون فعال في مجال المنافسة. وينبغي إيلاء الاعتبار للتعهد المتواصل داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي المجتمع الدولي عموماً بالمساعدة في تطوير المهارات ووضع السياسات في هذا المجال الحاسم الأهمية. وينبغي إيلاء الاهتمام منذ البداية لنهج تستفيد من وسائط الإعلام الاجتماعية وأحدث التكنولوجيات.

ينبغي أن يعمل مكتب المنافسة على وضع نظام لمعالجة الشكاوى ونظام للإبلاغ يسهمان في بناء ثقة الجمهور.